

— ٥ —
على هامش تجربة إصلاح القرية :

مرض الفقر

ووزارة الشؤون الاجتماعية المظلومة !

قصد صاحبنا المعالي وزير الصحة والشؤون الاجتماعية إلى قرية المنايل لمشاهدة التجربة التي قامت بها لجنة إصلاح القرية ودمت إلى شهودها كثيرا من كبار المدعوين .

وحدث في أثناء زيارة وحدة الأمراض المتوطنة ، أن قال طبيها : ” إن حوالي تسعين في المائة من السكان مصابون بأمراض مختلفة ، كالبلهارسيا والانكاستوما والاسكارس ، هذا أربع أسرفقط ، خالية من هذه الأمراض ، وهي الأسر المسورة الحال من الناحية المادية “ .

وهذا قال أحد كبار الزائرين : إن الفقر يعد اذن مصدر الأمراض جميعا أو هو المرض الأول الذي يذنبني أن تتصافر الجهود على محاربهته ! .

وأخيرا ألقى معالي وزير الشؤون الاجتماعية كلمة جاء فيها :

” اشتغلت بالحياة النيابية من سنة ١٩٣٦ ، وكنت خلال ذلك أخطب وأسمع الخصب ، ولكنني كلما عدت إلى عزيتي أجد البيوت والشوارع والأمراض وكل شيء كما هو فتتملكني حسرة .

” كانت الميزانية ٣٥ مليوناً ، وهي الآن أكثر من ٥٠ مليوناً ، ولكنني على الرغم من هذه الزيادة لم أر تغييراً في حياة الفلاح الاجتماعية ، ولا زلت أرى بيوت الريف كما هي . ولذا كنت أعتقد أن ما أسمعه عن المراكز الاجتماعية ما هو إلا مجرد كلام أما الآن فقد غيرت رأبي فيها .

” وكنت أعتقد أن الفقر هو أساس سوء حالتنا ، وأن الواجب معالجته أولاً ، والآن أرى أن المراكز الاجتماعية تستطيع أن تعمل شيئاً ، وإن كان ذلك لم يحوطني عن رأبي الخاص بوجود علاج الفقر . . . “ .

ثم انقضت على هذه الزيارة وما قيل فيها بضمة أيام ، وإذا باجته المالية في مجلس النواب تقدم تقريراً عن الميزانية فتقول عن ” الإصلاح الاجتماعي “ ما ملخصه :

” أنه ل تكون ، بصر سياسة اجتماعية رشيدة حتى تدرس أسباب المصدر الذي سبب مشقة الحياة وانحطاط مستوى المعيشة ، وهو الفقر ، من نواحيه السياسية والاقتصادية . ولهذا

تهيب اللجنة بوزارة الشؤون الاجتماعية أن تجرى في تشريعاتها على خطة قومية بحث لا تهاون فيها ولا مجاملة ، وأن يكون أساس سياستها معالجة أسباب الفقر في مصر شيئا فشيئا حتى تقضى على الشر من أساسه . وإذا عادت اللجنة فطالبت الحكومة بأن تدرس أسباب الفقر دراسة دقيقة على أيدي إحصائيين بصيرين ، واتخاذ سياسة فعالة رشيدة لمكافحة الأيدي التي تستلب أرزاق الشعب فإنها لا ترى نفسها متغالية ولا ملحة . بل إنها تلبه الى شر مستطير ، لا بد أن يذبح يوما ما من البطون الجائعة والمقول الصاخبة .“

وحينما عرضت اللجنة للصحة العامة ورد في تقريرها ما خلاصته : ” أن مسئولية سوء الحالة الصحية بمصر لا تقع كلها على عاتق وزارة الصحة ، لأن هناك عوامل أخرى اجتماعية متأصلة في عادات الريفيين ، وعوامل أخرى اقتصادية أساسها الفقر ، فضلا عن فساد نظام المساكن بالفقرى ، وهذه كلها أحوال تهدد كيان الأمة الصحي ، وتقعدها عن النهوض بالنواحي الاقتصادية أو الاجتماعية ، وتفسد في النهاية خلقها الوطني . ولهذا يجب أن توضع خطة تتعاون فيها وزارات الحكومة المختصة ، تكفل وقاية الشعب على أن تتقدم بها إلى البرلمان لإقرارها وتمويلها بما يجب لحسن تنفيذها .“

*
**

والآن فلنقف وقفة قصيرة أمام كل فترة من الفترات التي اقتطفناها أو لحصنها فيما تقدم ، فنيها مجال واسع للتعقيب والإيضاح والتوجيه :

إن ملاحظة ” أحد كبار الزائرين “ لقرية المنايل ، وثابة معالي وزير الشؤون الاجتماعية وبيان لجنة المالية عن الإصلاح الاجتماعي وعن الصحة العامة ، تلتقي جميعها عند ”مرض الفقر“ وتتفق جميعها على أنه أصل الأمراض كلها ، وأساس الشقاء الذي يسبب مشقة الحياة وانحطاط مستوى الأمة .

فما ذا تعني كلمة الفقر أو كلمة الفقراء في الريف ؟

إنها لا تعني بطبيعة الحال كبار الملاك ، ولا تعني كذلك متوسطيهم ، فهؤلاء وأولئك في نجوة من مدلول هذه الكلمة الفظيعة ، وإنهم ليستمتعون بأطياب الحياة في بذخ وفي إسراف ثم يستدينون من البنوك العقارية والشركات لسد هذه الشهوات ، فتهم هذه البنوك بنزع ملكياتهم فيتصايحون بالويل والثبور ، ويهتفون بالخطر على ثروة البلاد العقارية ، فتهب الخزانة العامة لتؤدى لهم للسنويات العقارية ” أربعة عشر مليوناً من الجنيهات “ حتى إذا عجزت الخزانة عن الحفاق بهم في سرعة الاستدانة وسرعة الإسراف ، سنت الحكومة لهم تشريعات تساعدهم على كل حال ... !

إنما تعنى كلمة الفقر أو كلمة الفقراء أولئك الملايين من صغار الملاك والمستأجرين من العمال الزراعيين . فما علة إصابة هذه الملايين بلعنة الفقر ، وما علة استحقاقتهم لهذه العقوبة ؟

العلّة فيما يختص بصغار الملاك هي تساويهم في أداء الضرائب مع سواهم من كبار الملاك طوال هذه القرون ، حتى رفع عن كاهلهم هذا العبء بعض الشيء في العام الأخير .
وصغار الملاك هؤلاء هم من صغار المستأجرين تارة ومن العمال الزراعيين تارة أخرى فهم يشتركون مع هؤلاء وأولئك في الأسباب التي سببها .

والعلّة فيما يختص بصغار المستأجرين أن كل قوى الدولة وكل قوى التشريع وكل قوى العرف في صف الملاك ، وأن القانون الوحيد الذي كان يراد به المحافظة على قوتهم وقوت أطفالهم من الخبز وفاء لإيجار الأبطالان لا يزال يتلصق حتى اليوم منذ أربع سنوات . هذا القانون الذي دارت عنه المناقشات التالية في برلمان سابق ، فذات على القوى التي تمرقلى اتجاه الحكومة كلما همت بإصلاح يمس مصالح أصحاب الثروات :

أحد الأعضاء : لا يصح وجود هذا القانون هنا !

عضو آخر : هذا القانون ليس له أى معنى !

عضو ثالث : هذا القانون ليس شىء أضر منه على الفلاح !

عضو رابع : أنا معترض على هذه القوانين التي تقدمها لنا الحكومة لأنها قائمة على مبادئ ثورية بلشفية (كذا) ... فما الداعي الى إصدار هذا القانون ؟

رئيس الحكومة : الداعي لإصدار هذا التشريع هو بذاته السبب الذي دعا إلى إصدار قانون التسوية العقارية ! وهل هناك شىء أدل على شدة الحاجة إلى هذا المشروع أكثر من الشكوى التي ارتفعت في هذا المجلس الموقر من سوء حالة الفلاح وسوء تغذيته ؟ بدليل أنه فضلا عن انتشار أمراض البلهارسيا والانكلستوما فإن السل انتشر في أبناء الفلاحين الصغار بنسبة مروعة... فهل إذا جمعنا للفلاح قليلا من التغذية حتى يستطيع مقاومة هذه الأمراض يقوم من يعترض على هذا المشروع ويطلب بالإشفاق على الملاك ؟

وزير العدل : لا التسويات العقارية تفيد صاحب الجلاية الزرقاء ولا التدخل في الأسواق يفيد ، ولكن هذا القانون هو الوحيد الذي يعود عليه بنائدة . . .

هذا طرف من الحوار الذي دار في يوم من الأيام حول علاج من عالجوا الفقر في الريف لا يزال موقوفا حتى الآن !

أما العلة فيما يخص الفلاحين العمال فهي انهرفة مججمة بينهم وبين الحيوانات ! فالحيون مسهم نحته في الكفاية من الطعام والشراب جزء له على خدمته طول اليوم أو بعض اليوم . أما للفلاح فليس مساهله بهذا الحق ، لأنه لا يجد الكفاية من الضروريات جزء خدمته المضنية . وهذا الوضع البسيط للوقف يشير إلى الاتجاه الواجب في معالجة مشكل الفلاحين والعمال .

ثم لعد إلى الكلمة الطبية التي أنقأها معاً وزير الشؤون الاجتماعية في قرية المنايل . يقول معانيه : « كانت الميرانية ٣٥ مليوناً وهي الآن أكثر من خمسين مليوناً ولكن على الرغم من هذه الزيادة لم أر تغييراً في حياة الفلاح الاجتماعية ولا زالت ترى بيوت لريف كما هي » وطبعي الأرى معاليه تغييراً يذكر ، فما شأن الريف بزيادة الميرانية ؟ ! لقد وصعنا نفقات الريف أزماناً طويلة على هامش ميزانية علي الرغم من لأغلبية الساحقة التي تعيش في الأرياف وساعدت على هذا الوضع أن السادة الأغنياء قد هجرو هذا الريف المحروم ليعيشوا في المدن العيشة التي يهينها هم رؤهم لمتحص من دماء البائسين هناك ؛ فلم يبق إذن في الريف بعد أن هجرة السادة إلا العبيد ! وهل يستحق العبيد شيئاً كثيراً من بيوت الميرانية مهما ضخمت هذه الميرانية ؟

لنعترف بالحقيقة ولوجه بها أنفسنا في عنف وقسوة - نحن سكان المدن - المستمتعين بها ، فيها من ترف وسيم ! لقد نسيت الريف واعيناه فلم يعد له شأن بزيادة الميرانية ولم يتغير فيه فيه شيء كما يقول معاني الوزير .

وأخشي أن أقول : إن هذا الريف لا ينال عدايتنا الكافية حتى اليوم على الرغم مما بدأ من الاتجاه الطيب للتخفيف عن كاهل بعض الطبقات فيه . بدليل أن ميزانية وزارة الشؤون الاجتماعية - وزارة الفلاحين والعمال - قدرت في ميزانية هذا العام بمبلغ ٧٧٠,٩٠٠ لى بنحو ثلاثة أرباع المليون من الجنيهات .

لقد كتبت في العام الماضي مقالا تحت عنوان "وزارة بلاميزانية تطلب منها المعجزات" ولا تزال هذه الوزارة بلا ميزانية في الحقيقة . ولا تزال تطلب منها المعجزات ! وسنرى عما قليل ما تطلبه منها لجنة المالية من هذه المعجزات .

ويقول معانيه : "والآن رى أن المراكز الاجتماعية تستطيع أن تعمل شيئاً" .

والمراكز الاجتماعية تستطيع ولا شك أن تصنع شيئاً ، ولكن كم مركزاً اجتماعياً سمحت الميزانية بإنشائه حتى الآن ؟ لقد رصد لهذه المراكز في ميزانية العام الماضي مائة ألف من الجنيهات ، ولكنها خفضت إلى سبعة عشر ألفاً بحسب . أما في ميزانية هذا العام فقد صارت مائة عشر ألفاً تصاف لها ستة آلاف ونحوها لإدارة المراكز السابقة .

وعرض هذه الأرقام المتواضعة الضئيلة يكشف لنا عن العناية الحقيقية العملية بشؤون الريف ، مجردة عن زخرف الأقوال وجمال الآمال .

إن ميزانية وزارة الشؤون الاجتماعية في حاجة لأن تبلغ عشرة أمثال ميزانيتها الحالية قبل أن تستطيع هذه الوزارة الناشئة أن تصنع شيئا من المعجزات المطلوبة منها ، وتحقيق شيئا من الآمال المعقودة عليها ، فحتى تسخو الميزانية على هذه الوزارة الناشئة بالمال ؟

ثم ننظر في تقرير لجنة المالية بمجلس النواب فنجدها تطلب الى وزارة الشؤون الاجتماعية " أن تجرى في تشريعاتها على خطة قومية بحتة ، لاتهاون فيها ولا بجاملة ، وأن يكون أساس سياستها معالجة أسباب الفقر في مصر شيئا فشيئا حتى تقضى على الشر من أساسه " .

وننظر في تقرير لجنة المالية بمجلس الشيوخ فنراها تأخذ على هذه الوزارة " أن خطواتها في الإصلاح كانت بطيئة " .

والذي أعلمه أن وزارة الشؤون الاجتماعية لا تنقصها الرغبة الحارة في تنفيذ هذه السياسة الرشيدة التي تشير بها لجنة المالية بمجلس النواب بالسرعة التي تتطلبها لجنة المالية بمجلس الشيوخ ، ولكن هذه الوزارة في حاجة الى الانشاء كما قال معالي وزيرها الحالي عند توليه شؤونها . ليس من الغلو أن يعدها معاليه غير موجودة ويعد أول أعمالها بالوزارة هو إيجاد هذه الوزارة !

إنها "وزارة بلا ميزانية" وإذا عملت فستعمل في هذه الحدود مرعومة حتى تطالب لها بلحا المالية بمضاعفة ميزانيتها أضغافا كثيرة ، وحينئذ فقط تستطيع أن تنهض بالوظيفة الهائلة التي يتطلبها منها المجتمع ، وتصفي هذه التركيبة المثقلة منذ عشرات الأجيال .

إن المطلوب من هذه الوزارة . باختصار . هو خلق مجتمع جديد على أسس جديدة ، وتلك وظيفة القدرة الأزلية الخالقة ، ثم وظيفة التاريخ على مر الدهور . فإذا طلب لقدرة بشرية فانية أن تقوم بهذه الوظيفة فيجب أن يوضع المال تحت تصرفها بلا حساب ، أو بحساب سخفى موفور .

ومع هذا فوزارة الشؤون الاجتماعية تريد أن تعمل الشيء الكثير لخير الريف المحروم ، وتريد أن تسير على خطة قومية بحتة لاتهاون فيها ولا بجاملة . وتريد أن تسرع في العمل فنحب أن نسأل هل تضمن بلحا المالية أن تعاونوا الوزارة في مشروعات كالمشروعات الآتية التي لا شك في حسن أمرها وجميل تأثيرها :

١ - مشروع قانون يضمن للفلاح العامل والفلاح المستأجر المصغير كفايته الضرورية من مواد الغذاء واللباس جزاء عمله طوال السنة ، ويمنع المحجز على هذا الضروري من القوت وفاء لأي دين من ديون الإيجار ويجعل مقدار الإيجار متوقفا على مقدار الإنتاج ؟

٢ - مشروع قانون يحتم على أصحاب العزب الذين تزيد ملكيتهم على نهمائة فدان أن ينوا عزبهم على نظام "العزبة الخضراء" - لا العزبة الحمراء - التي بنها الجمعية الزراعية لفلاحها بمبالغ زهيدة اتضح أنها تستطيع استردادها في سنوات معدودة من زيادة المحصول نتيجة لزيادة جهد العمال . فإذا لم ينوها في خلال خمس سنوات قامت الحكومة بنائها على نفقتهم وحصلت هذه التكاليف مجزأة مع أموال الأيطان !

٣ - مشروع قانون بضريبة إضافية متصاعدة على كل إيراد يزيد على نهمائة جنيه في السنة تصل إلى نهمسين في المائة عندما يبلغ الدخل نهمسة آلاف جنيه فما فوقها . يرصد نصف هذه الضريبة للإصلاح الاجتماعي والصحي في الريف ، ويرصد نصفها الآخر للتنمية حركة الصناعة وزيادة الثروة القومية وتشغيل المتعطلين في الموارد الجديدة ؟

٤ - مشروع قانون يجعل الضرائب تصاعدية . مع إعفاء من لا تزيد ملكيتهم على عشرة أفدنة إعفاء كلياً من الضريبة - عملاً بسنة الحكومة في إعفاء الستين جنيهاً الأولى وتشجيعاً للبيكات الصغيرة ، وتحقيقاً للعدل في تحمل الأعباء العامة بنسبة الانتفاع من الميزانية العامة كذلك ؟

هذه أمثلة متواضعة من التشريعات القومية التي "لا تهابون فيها ولاجمالة" والتي تضمن السرعة في الإصلاح الحقيقي فمن يضمن تنفيذ هذه التشريعات وأمانها لوهمت بها وزارة الشؤون الاجتماعية . هذه الوزارة التي تترق وتبجل وهي تحاول تنفيذ فريضة الزكاة الصغيرة المتواضعة ؟

إن وزارة الشؤون الاجتماعية وحدها لا تستطيع شيئاً من هذا ، ولكن الدولة هي التي تملك - مع تقديرنا للمراقيل التي توضع في طريق الدولة حين تريد مثل هذه التشريعات القومية - فالحل الحقيقي هو الذي تشير به لجنة المالية نفسها حين تقول :

"لماذا يجب أن توضع خطة تتعاون فيها وزارات الحكومة المختصة تكفل وقاية الشعب على أن تتقدم بها إلى البرلمان لإقرارها وتمويلها بما يجب لحسن تنفيذها " .

وهذه هي السياسة الاجتماعية التي طالبنا بها في عشرات المقالات ، وهي وحدها التي تكفل "دستور الإصلاح الاجتماعي" ووضوح أهدافه ، ومثانة قواعده ، كما تكفل الحماسة لتنفيذه ، واجتياح العقبات التي تعترض طريقه .



وفي النهاية أحب أن ألقى على مسألة الفقر نظرة أوسع ، فليست أسبابها منحصرة في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الداخلية وفي سوء توزيع الإيرادات . إن مصر بلد فقير في مجموعها ، يزيد في فقر بعض طبقاته أن بعض الطبقات الأخرى تجور عليها ، ولكنهم جميعاً من وراء ذلك فقراء . لأن الموارد العامة محدودة والسكان يتزايدون .

ومن أول أسباب هذا الفقر العام سيان رئيسيان :

(الأول) أن الزراعة — وهى المورد الأول للإيراد — لا تزال تجرى على الوسائل القديمة ، وستظل كذلك ما دام الجهل يحول دون استخدام الوسائل الحديثة ، وما دام الفقريين صغار الملاك يحول دون استخدامهم للآلات .

وعلاج الجهل معروف ، أما علاج العجز دون استخدام الآلات فهو النظام التعاونى بين صغار الزراع ، والتعاون جزء من وظيفة وزارة الشؤون الاجتماعية ، والمال ينقص هذه الوزارة ، فيجب إذن أن يوفر لها المال !

(الثانى) أن الصناعة لا تزال محدودة ، وإذا كانت ظروف الحرب الاستثنائية قد ثبتت أسس الصناعة فى مصر ، فقد حالت دون نموها من ناحية أخرى ، بسبب العجز عن استيراد الآلات وبعض الخامات .

ولسوء الحظ أننا لم ننتبه منذ أول الحرب لما انتبه إليه القوم فى جوارنا بناسطين . فقد أذيع أخيراً أن هناك مصانع وهما مل أنشئت هناك لتموين القوات فى الشرق الأوسط بلغ عددها ١٣٠٠ مصنع يشتغل فيها ثلاثون ألف عامل .

فلو أننا كنا أبعد نظراً لأمكن إقامة مثل هذه المصانع فى مصر واستيراد آلاتها تحت ضغط الحاجة إليها . ولكانت نواة ضخامة للصناعة المصرية فى المستقبل .

والحرب ستنتهى لا محالة ، فيجب — منذ الآن — البحث فى اقتصاديات ما بعد الحرب ، والأمم جميعاً تصنع ذلك ، وقد همت الحكومة المصرية مرة أن تفعل كما تفعل الحكومات الأخرى ، وطابت من وكلاء الوزارات أن يبحثوا هذه الشؤون ، وأن يقرروا ما يجب على الحكومة أن تتخذ من عدة لمواجهة الظروف والاحتمالات الاقتصادية التى يحتمل أن تنشأ يومئذ ، وطابت اليهم الاتصال بالسفارة المصرية فى لندن والمفوضية المصرية فى واشنطن لمعرفة ما عملته حكومة أمريكا وانجارتا وما تعاملانه فى هذا الصدد للاستفادة به إن أمكن .

فمضى ألا تسغلنا الظروف الحاضرة — مهما قست — عن النظرة البعيدة الى المستقبل الذى لا بدمنه ، ولعل الفرص لا تفلت منها كما أفلتت من قبل فانتفعت بها فلسطين ، والأمم فى خلال الأزمان أحوج ما تكون إلى النظر البعيد .